قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٤

بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول

للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر فى الثامن عشر من يناير ٢٠١٤؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر

القانون الآتى نصه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٥٣٠٠٣١٥٤٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسمائة وثلاثون مليارا وواحد وثلاثون مليونًا وخمسمائة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٤٣٦٠٩٤٧٩٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وستة وثلاثون مليارا وأربعة وتسعون مليونًا وسبعمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- أجور بمبلغ ٥٥٩٦٩٣٠٠٠ جنيه .
- باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٤٣٥٥٣٥١٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٤٨٣٥٩٢٢١١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وثلاثة وثمانون مليارا وخمسمائة واثنان وتسعون مليونًا ومائتان وأحد عشر ألف جنيه) منها مبلغ ١٠٠٢٥١٠٠٠٠٠٠ جنيه إعانات .

(المادة الرابعة)

قدر صافى ربح العام للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٤٧٤٩٧٤١٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وأربعون مليارا وأربعمائة وسبعة وتسعون مليونًا وأربعمائة وثمانية عشر ألف جنيه) منه مبلغ ٤٢٧٤٩٤٣٨٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المـادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٤٦٤٣٩٣٢٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وأربعون مليـاراً وأربعمائة وتسعة وثلاثون مليونًا وثلاثمائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٨٢٦٢٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٦٣٥٦٧٠٩٠٠٠ جنيه .

(المـادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٤٦٤٣٩٣٢٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وأربعون مليـاراً وأربعمائة وتسعة وثلاثون مليونًا وثلاثمائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٤٤٥٥٤٨٢٩٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٨٨٤٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(المـادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المـادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المـادة العاشرة)

ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٤

صـدر برئاسة الجمهورية فى ٤ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٢ يولية سنة ٢٠١٤ م) .

عبد الفتاح السيسى

مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول
للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥

بيـــان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	بيـــان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
التكاليف والمصروفات :			**الإيـرادات :**		
مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار .	١٣٩١٠٤٨٣٣٠٠٠	١٣٧٧٩٦٣٠٦٠٠٠	مجموعة (١) إيرادات النشاط	٣٧٥٧١٣٩٦٧٠٠٠	٣٧٨١٨٥١٧٢٠٠٠
مجموعة (٢) الأجور	٥٥٩٦٩٣٠٠٠	٥١٩٠٥٠٠٠٠	مجموعة (٢) منح وإعانات	١٠٠٢٥١٠٠٠٠٠	٩٩٥٩٤٩٣١٠٠٠
مجموعة (٣) المصروفات	٢٩٩٩٨٨٩٥٠٠٠	٢٥٤٩٥٠١٦٠٠٠	مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد ..	٢٥٩٤٨٤١٠٠٠	٢٨٠٧٤٢٧٠٠٠
مجموعة (٤) مشتريات بضائع بغرض البيع .	٢٠٨٨٦٥٩٠٢٠٠٠	٢٠٦٢٧٢٠٤٣٠٠٠	مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى ...	٥٠٣٢٤٠٣٠٠٠	٣٢٩١٣٨٣٠٠٠
مجموعة (٥) أعباء وخسائر	٥٧٥٦٥٤٧٠٠٠*	٦٥١٨٦٢٦٦٠٠٠			
جملة التكاليف والمصروفات	٤٣٦٠٩٤٧٩٣٠٠٠**	٤٣٥٢٦٨٦٨١٠٠٠	**جملة الإيرادات ... ...**	٤٨٣٥٩٢٢١١٠٠٠**	٤٨٣٨٧٨٩١٣٠٠٠
أرباح العام :					
أرباح موزعة (فائض حكومة)	٤٢٧٤٩٤٣٨٠٠٠	٣٨٩٨٥٢٢١٠٠٠			
أخـــرى	٤٧٤٧٩٨٠٠٠	٩٦٢٥٠١١٠٠٠			
صافى ربح العام	٤٧٤٩٧٤١٨٠٠٠	٤٨٦١٠٢٣٢٠٠٠			
جملة الموازنة الجارية	٤٨٣٥٩٢٢١١٠٠٠	٤٨٣٨٧٨٩١٣٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	٤٨٣٥٩٢٢١١٠٠٠	٤٨٣٨٧٨٩١٣٠٠٠
الاستخدامات الرأسمالية :			**الإيرادات الرأسمالية :**		
استخدامات استثمارية	٨٢٦٢٠٠٠	٨٠٣٠٥٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	٤٤٥٥٤٨٢٩٠٠٠	٤٢٤٠١٣٢٤٠٠٠
تحويلات رأسمالية	٤٦٣٥٦٧٠٩٠٠٠	٥٢١٤١٣٠٩٠٠٠	قروض وتسهيلات ائتمانية	١٨٨٤٥٠٠٠٠	٩٨٢٠٢٩٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٤٦٤٣٩٣٢٩٠٠٠	٥٢٢٢١٦١٤٠٠٠	**جملة الإيرادات الرأسمالية ... ...**	٤٦٤٣٩٣٢٩٠٠٠	٥٢٢٢١٦١٤٠٠٠
إجمالى الموازنة	٥٣٠٠٣١٥٤٠٠٠٠	٥٣٦١٠٠٥٢٧٠٠٠	**إجمالى الموازنة ... ...**	٥٣٠٠٣١٥٤٠٠٠٠	٥٣٦١٠٠٥٢٧٠٠٠

* يتضمن مبلغ ٢٢٥٩٤ مليون جنيه ضرائب مستحقة على الشريك الأجنبى .

** يجوز بموافقة وزير المالية زيادة كل من التكاليف والمصروفات والإيرادات للهيئة لمواجهة الزيادة فى نفقات التشغيل وبما ينعكس إيجابيًا على نتائج أعمال الهيئة وما يؤول للخزانة العامة .